

Distr.  
GENERALS/AC.26/Dec.234 (2004)  
9 December 2004ARABIC  
Original: ENGLISH

## مجلس الأمن



لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

مجلس الإدارة

مشروع مقرر بشأن الجزء الأول من الدفعة الرابعة من المطالبات من الفئة "واو-٤"، اتخذه مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في جلسته ١٤١ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الإدارة،

وقد تلقى، وفقاً للمادة ٣٨ من القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات ("القواعد")، تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الجزء الأول من الدفعة الرابعة من المطالبات من الفئة "واو-٤"، والتي تشمل ثماني مطالبات<sup>(١)</sup>،

١ - يوافق على التوصيات التي قدمها فريق المفوضين، وتبعاً لذلك،

٢ - يقرر، عملاً بأحكام المادة ٤٠ من "القواعد"، الموافقة على مبالغ التعويضات الموصى بها فيما يتعلق بالمطالبات المدرجة في التقرير. والمبالغ الإجمالية الممنوحة لكل بلد، بناء على التوصيات الواردة في الفقرة ٣٦٠ من التقرير، هي كما يلي:

مبلغ التعويض الموصى به (بدولارات الولايات المتحدة)	مبلغ التعويض المطالب به (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد المطالبات غير الموصى بإدفع تعويض بشأنها	عدد المطالبات الموصى بإدفع تعويض بشأنها	البلد
١٨٨ ٧٦٠	٢ ٤٨٤ ٦٢٣ ٦٩٩	-	١	إيران
لا شيء	١٣٦ ٧٦١ ٨٩٧	١	-	الأردن
٤ ١٥٢ ٤١١	٧٢٩ ٠٢٠ ٧٢٠	-	٢	الكويت
٦٢٥ ١٤٦ ٧٠٧	١١ ٣١٥ ١٦٤ ٤٩٣	-	٢	المملكة العربية السعودية
لا شيء	١ ٦٣٤ ٦١٩ ١٥٤	١	-	الجمهورية العربية السورية
لا شيء	٥ ٢٦٩ ١٦٥	١	-	تركيا
٦٢٩ ٤٨٧ ٨٧٨	١٦ ٣٠٥ ٤٥٩ ٠٩٨	٣	٥	المجموع

(١) يرد نص التقرير في الوثيقة S/AC.26/2004/16.

٣- يؤكد من جديد أن المدفوعات ستقدم عند توفر الأموال، وذلك وفقاً للمقرر ٢٢٧ (S/AC.26/Dec.227(2004))؛

٤- يذكر بأنه عندما تدفع المبالغ، وفقاً للمقرر ٢٢٧، وعملاً بأحكام المقرر ١٨ (S/AC.26/Dec.18(1994))، يجب على الحكومات أن تقوم بتوزيع المبالغ المتلقاة على أصحاب المطالبات المحددة أسماؤهم فيما يتعلق بالتعويضات الموافق على دفعها وذلك خلال ستة أشهر من تلقي هذه المدفوعات، ويجب عليها أن تقوم، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء هذا الحد الزمني، بتقديم معلومات عن هذا التوزيع؛

٥- يقرر أن يطلب إلى الحكومات صاحبة المطالبات أن تقدم إلى الأمانة كل ستة أشهر تقارير مرحلية عن حالة الأموال المتلقاة ومشاريع الإصلاح البيئي، وذلك لضمان إنفاق الأموال على الاضطلاع بأنشطة الإصلاح البيئي إنفاقاً شفافاً ومناسباً ولضمان بقاء المشاريع الممولة أنشطة إصلاح معقولة. وستبقي الأمانة مجلس الإدارة على علم بهذه التقارير المرحلية كي يتخذ أي إجراء مناسب قد يلزم اتخاذه. وسوف ينظر مجلس الإدارة في ما قد يلزم اتخاذه من تدابير إضافية لضمان عدم استخدام الأموال إلا في مشاريع إصلاح معقولة، وسوف يحدد أي آلية قد تكون ضرورية؛

٦- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم نسخة من التقرير إلى الأمين العام، وإلى حكومة جمهورية العراق، وإلى كل حكومة معنية.

-----